

د-2023-08-10230175-00001

21 فيفري 2023

من المديرية العامة للأدعاءات إلى السيدة رئيسة الهيئة العامة للتصرف في ميزانية الدولة

الموضوع: إبداء الرأي حول مشروع مرسوم يتعلق بإتمام القانون عدد 17 لسنة 2009 المؤرخ في 16 مارس 2009 المتعلق بنظام الراحة البيولوجية في قطاع الصيد البحري وتمويلها وترجمته وشرح أسبابه.

المرجع: مراسلتك عدد د-2023-08-9000-0000099 بتاريخ 25 جانفي 2023.

وبعد، تبعا لمراسلتك المشار إليها بالمرجع أعلاه والمتعلقة بطلب إبداء الرأي حول مشروع مرسوم يتعلق بإتمام القانون عدد 17 لسنة 2009 المؤرخ في 16 مارس 2009 المتعلق بنظام الراحة البيولوجية في قطاع الصيد البحري وتمويلها وترجمته وشرح أسبابه، يشرفني إفادتكم بما يلي:

- بالنسبة للنقطة المتعلقة بإخضاع تجهزي وحدات صيد التن الأحمر عند البيع المحلي أو التصدير للمعلوم المذكور بنسبة 7 % يقترح اعتماد نفس طرق التوظيف المعتمدة ضمن الفصل 2 من القانون عدد 17 لسنة 2009 المؤرخ في 16 مارس 2009 والمتعلق بنظام الراحة البيولوجية في قطاع الصيد البحري وبتحويلها، وذلك بتوظيف المعلوم على الإنتاج المحلي عند تسويق المنتجات المذكورة بالجملة داخل أسواق الجملة أو خارجها وعند التصدير، حيث أن الإقتصار على إخضاع المجهزين لهذا المعلوم يمكن أن يؤدي إلى تهرب بعنوانه.

- بالنسبة للمقترح المتعلق بتنقيح القرار المتعلق بتنظيم صيد التن الأحمر المؤرخ في 21 ماي 2008 في اتجاه مطالبة تجهزي وحدات صيد التن الأحمر بالإستظهار بما يفيد تسوية وضعيتهم الجبائية ليتسنى ضمان تحصيل مردود المعلوم، يجدر التوضيح أنه طبقا للتشريع الجاري به العمل تعتبر الوضعية الجبائية مسواة في صورة إيداع جميع التصاريح الجبائية التي حل أجلها ولم تسقط بمرور الزمن، وبالتالي فإن هذا الإجراء لا يخول التثبيت من صحة قاعدة إحتساب المعلوم التي لا يمكن التأكد منها إلى من خلال المراجعات الجبائية التي تقوم بها مصالحنا الجبائية المختصة.

المدير العام للأدعاءات
الإيضاح:نتيجة (التربوي حرم العربي)